خيارات الدفاع الوطني في مواجهة التحديات الجديدة

الدكتور/ خويلدي السعيد

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

المقدمة:

إن الوضع الدولي لاسيما الأمني عرف تغيرا كبيرا ساهمت فيه الدول الكبرى في إطار مايعرف بالفوضى الخلاقة التي دعت إليها وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، وكان لهذا التطور انعكاس كبير على الوضع الإقليمي المحيط بنا.

إن هذه السياسة الجديدة كان لها ابلغ الأثر على المجال الإقليمي للجزائر التي وجدت صعوبة في إيجاد سبل للتعامل معه اذ من ناحية يمنع دستورها التدخل خارج الحدود ومن جهة أخرى تزايد الأخطار المحدقة بحدودها وتستوجب ضربات استباقية للردع.

حلول عديدة اقترحت لتجاوز هذه العقبات والتعامل مع الواقع بما يليق سنحاول متابعتها وتمحيصها.

الفصل الأول: الوضع الدولي الجديد في إطار نظرية الفوضى الخلاقة

بعد انتهاء الحرب الباردة شهد العالم تغيرا في السياسة الأمريكية بفعل ما أتاحه الوضع الدولي من ظروف دولية اعتبرها السياسيون والمفكرون الأمريكان بمثابة الفرصة العالمية لصياغة النظام العالمي الجديد الذي يتجسد بضمان التفوق والانفراد الأمريكي بمقومات القوة والهيمنة العالمية .وبدت الولايات المتحدة تعتمد سياسة الفوضى الخلاقة في سياستها الدولية وخصوصا تجاه المنطقة العربية .

المبحث الأول: تطبيقات الفوضى الخلاقة ودعائمها:

نتعرض في هذا المطلب لمفهوم الفوضى الخلاقة وتطبيقاتها ودعائمها ومراحلها كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الفوضى الخلاقة :

دخل مصطلح (الفوضى الخلاقة) القاموس السياسي في العقدين الأخيرين ويهدف إلى تحقيق إستراتيجية معينه تخدم المصالح الأمريكية والغربية في المناطق التي تتركز فيها تلك المصالح.[1]

فالفوضى الخلاقة هي خلاقة بالنسبة لمصالح أمريكا والغرب ، وغير خلاقة ، بل مدمرة بالنسبة للأوطان والشعوب ، ويمثل مصطلح الفوضى الخلاقة احد أهم المفاتيح التي أنتجها العقل الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع القضايا الدولية ، حيث تمت صياغة هذا المصطلح بعناية فائقة من قبل النخب الأكاديمية وصناع السياسة في الولايات المتحدة، فهي إحداث متعمد لفوضى بقصد الوصول إلى موقف أو واقع سياسي يهدف إليه الطرف الذي أحدث الفوضى .

ومفهوم الفوضى الخلاقة اقرب إلى مفهوم الإدارة بالأزمات في المجال الاستراتيجي مع اختلاف الآليات والوسائل فالإدارة بالأزمات هي علم وفن صناعة الأزمة وافتعالها وإدارتها بنجاح لغرض

مصالح محددة ويترتب على هذا النوع الأزمات تفكيك للمنظومة المعنية أو المستهدفة مما يسهل الولوج إلى مكوناته الأساسية الأمر الذي يؤدى إلى انهيار كلى للنظام وإعادة تشكله بطريقة تعكس تلك المصالح .

وتعتمد الولايات المتحدة الفوضى الخلاقة في إحداث عمليات التغيير في المجتمعات الأخرى عن طريق فكر ثوري داخلي كشكل من أشكال التغيير وإثارة الفوضى وهدم مكونات جهاز الدولة كوسيلة لإحداث تغيير ثوري يرتب حسب مصالحها وإستراتيجيتها وهو أسلوب جديد يخلف طريقة الانقلابات العسكرية سابقا.

المطلب الثاني: تطبيقات نظرية الفوضى الخلاقة:

مع نهاية القرن العشرين تفوقت الولايات المتحدة على كل دول العالم في المجالات الاقتصادية، والعسكرية والتكنولوجية، والثقافية واشتعلت مراكز الفكر والسياسة في الولايات المتحدة للتنظير لهذا الواقع الدولي بغية استثماره لصالح الأهداف والمصالح الأمريكية.

وعلى ضوء ذلك طور نظرية (الفوضى الخلاقة) أحد أهم المحاضرين في وزارة الدفاع الأمريكية وهو البروفيسور توماس بارنيت فقد قسّم العالم إلى من هم في القلب أو المركز (أمريكا وحلفائها) ، وصنف دول العالم الأخرى تحت مسمى دول (الفجوة) أو (الثقب) حيث شبهها بثقب الأوزون الذي لم يكن ظاهرًا قبل أحداث 11 سبتمبر و يذهب (بارنيت) إلى أن دول الثقب هذه هي الدول المصابة بالحكم الاستبدادي، والأمراض والفقر المنتشر، والقتل الجماعي والروتيني، والنزاعات المزمنة، وهذه الدول تصبح بمثابة مزارع لتفريخ الجيل القادم من الإرهابيين وبالتالي فإن على دول القلب ردع أسوأ صادرات دول الثقب، والعمل على انكماش الثقب من داخل الثقب ذاته. فالعلاقات الدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط لم تعد مجدية؛ ذلك أن الأنظمة العربية بعد احتلال العراق لم تعد تهدد أمن أمريكا، وأن التهديدات الحقيقية تكمن وتتسع داخل الدول ذاتها، بفعل العلاقة غير السوية بين الحكام والمحكومين.

ويخلص (بارنيت) إلى أن تلك الفوضى البناءة ستصل إلى الدرجة التي يصبح فيها من الضروري تدخل قوة خارجية للسيطرة على الوضع وإعادة بنائه من الداخل، على نحو يعجل من انكماش الثقوب وليس مجرد احتوائها من الخارج، منتهيًا بتخويل الولايات المتحدة القيام بالتدخل بقوله: "ونحن الدولة الوحيدة التي يمكنها ذلك".

يعتقد أصحاب وأنصار الفوضى الخلاقة بأن خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار؛ سوف يؤدي حتماً إلى بناء نظام سياسي جديد، يوفر الأمن والازدهار والحرية. وهو ما يشبه العلاج بالصدمة الكهربائية لعودة الحياة من جديد. غير أن ثمة أهدافاً متوارية تهدف الولايات المتحدة إلى تحقيقها بتلك الفوضى تكمن في تحقيق واستمرار التفوق الأمريكي العالمي و السيطرة على مناطق إقليمية حيوية كمنطقة الشرق الأوسط والتحكم بأعظم مصدر للطاقة وهو النفط .

وتعتبر "الفوضى الخلاقة" نظرية المحافظين الجدد في التعامل مع العالم ومع من حولهم.إذ يراد بها إغراق الجميع بالفوضى كي تتمكن الصفوة من ضمان استقرار وضعها إذ يرى المحافظون بان السلطة لا يمكن ممارستها إلا بعد تكسير كل أشكال الثبات والاستقرار،وهي أيضا فكرة تحويل مناطق واسعة من العالم إلى مناطق غير مأهولة، فبالنسبة لمنظري الفوضى البناءة يجب سفك الدماء قصد الوصول إلى المناطق الحافلة بالثروات وقد أطلقت مستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندليزا رايز مصطلح الفوضى الخلاقة عند حديثها عن السياسة والمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وحتى تحقق الفوضى الخلاقة أهدافها لا بد أن تمر بأربع مراحل متتابعة:

المرحلة الأولى: تستهدف خلخلة حالة الجمود والتصلب غير المرغوب في النظام المستهدف.

المرحلة الثانية: تسعى الوصول إلى حالة من الحراك والفوضى المربكة والمقلقة لذلك النظام.

المرحلة الثالثة: تهتم بتوجيه تلك الفوضى وإدارتها للوصول إلى الوضع المرغوب فيه.

المرحلة الرابعة: تشمل استخدام الأسباب التي أججت الفوضى لإخمادها وتثبيت الوضع الجديد بشكله النهائي، إلى جانب الاطمئنان لترسانة القوة العسكرية، والأساطيل الأمريكية في المنطقة، وهي أهم عناصر المعادلة التي تستند إليها الفوضى، وعبر وسائل متعددة تعمد أمريكا لتحقيق تلك الرؤية وتحريك الفوضى الخلاقة بشكل عملي على الساحة الشرق أوسطية.

المطلب الثالث: دعائم ومرتكزات سياسة الفوضى الخلاقة:

تقوم سياسة الفوضى الخلاقة على عدة دعائم أساسية يمكن تلخيصها بالاتي:

1-**دعم الصراع الطائفي والعرقي** : تقوم سياسة الفوضى الخلاقة على بث الشرخ الطائفي والعرقي داخل الدولة كما لجأ التدخل الأمريكي في العراق إلى هذا العامل في أعقاب حرب الخليج الثانية ، حيث فصل الشمال الكردي من البلاد على أساس عرقي فضلا عن تأجيجه للصراع الطائفي والعرقي في العراق بعد احتلاله عسكريا وفي جنوب السودان تم تغذية نوازع الانفصال العرقية والدينية ، حتى توج ذلك بتقسيم السودان لدولتين : شمال مسلم عربي في أغلبيته ، وجنوب مسيحي في أغلبيته .

2- **استهداف الاستقرار الأمني** : إطالة أمد الاختلال الأمني بحيث يشعر الناس أن لا مجال للعودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل الحرب . ومن ابرز الأمثلة على هذه العملية، السيارات المفخخة التي كانت تضرب لبنان إبان حربه الداخلية بين 1975 و1989. وما يشهده العراق وليبيا ، فالطرف الأمريكي ينسحب تدريجياً من اللعبة ، لكن بعد تأكده من ثباتها على اختلال ثابت ينهك الحكومات ويجعلها تطلب الدعم والمساندة الخارجية الأمريكية .

3-**انهيار الوضع الاقتصادي** :تعتمد نظرية الفوضى على زعزعة الاستقرار الاقتصادي في العمق ، كما حصل عقب انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينات ، حيث انهارت المؤسسات المصرفية الرسمية وساد التضخم بسبب تهريب معظم رؤوس الأموال والودائع العامة وتهريبها إلى خارج البلاد .

4- **التحريض الإعلامي:** للتحريض الإعلامي دور هام في تثبيت الفوضى وتمكينها من أن تؤتي ثمارها وهو ما يحدث اليوم في المنطقة العربية عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمسموعة والمكتوبة التي توجهها أمريكا وتستخدمها في مشروعها الاستراتيجي.

5-إرساء مفاهيم جديدة: تحاول الولايات المتحدة فرض مفاهيم جديدة على العالم في ظل سياسة العولمة والحرب على الإرهاب من خلال رفع شعار الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، متّخذة من الشرق الأوسط الأوسع مسرحاً لتجاربها في تطبيق نظرية الفوضى ,وتغيير نظم الحكم في معظم دول المنطقة .

المبحث الثاني: انعكاس الوضع الدولي الجديد على المجال الحيوي الإقليمي.

انعكس الوضع الدولي الجديد أو ما يسمى بالفوضى الخلاقة على المجال الحيوي الإقليمي بعدة أشكال تمثلت في مايلي :

المطلب الأول: تلاشي الاستقرار الداخلي للدول وانتشار الحروب

إن سياسة الفوضى تقود إلى حالة هشّة من الاستقرار الداخلي وهي دائمة التغيير بحيث أنّه لا يمكن تصوّر إمكانية الوصول إلى نظام دولي جديد دون المرور عبر الفوضى لذا تقف بعض القوى الإقليمية أمام التدخل الأمريكي في دول العالم وسياسة تغيير الأنظمة بواسطة هذه الآلية الجديدة مما يعجل بوجود تحالفات جديدة لمواجهتها.

إن ارتكاز الولايات المتحدة على سياسة الفوضى الخلاقة ، أنهى آمال البعض بان العالم سيشهد في مرحلة مابعد الحرب الباردة تقليل الصراعات والحروب وان النظام الدولي سيتخلص من كل تداعيات المنافسة التي شهدتها الحرب الباردة ، إذ واجه المجتمع الدولي سلسلة من الأزمات المتلاحقة. فقد شهد النظام الدولي الجديد أحداث وتفجّر أزمات كبرى لم يشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في الصومال، وهايتي، والبوسنة، وأفريقيا الوسطى والشيشان، بالإضافة إلى التدخلات الأمريكية التي تبعت ذلك من احتلال أفغانستان والعراق والحرب في ليبيا وسوريا وما يعرف إعلاميا في المنطقة العربية الربيع العربي.

المطلب الثاني: تكريس العداء بين الحضارات

في ظل هذه السياسة اخذ ينظر إلى السياسات الأميركية من قبل جماهير من المسلمين على أنّها تشكل تهديداً لهم وعدوّاً للإسلام. فهناك الملايين من العرب والمسلمين ممن يتهمون الولايات المتحدة بأنها تشن حرباً ضد الإسلام ومن خلال مفهوم "صراع الحضارات" ويؤشر عدد من الدراسات الإحصائية إلى أنّ هناك نسبة عالية من المسلمين ممن يعتقدون بأن أميركا تقود حرباً مباشرة ضد الدول الإسلامية، أنّها تتآمر من أجل تفجير المجتمعات الإسلامية من الداخل وإشعال نيران الفتنة والحروب الأهلية، تمهيداً لتقسيم هذه الدول ويترتب على ذلك تأثيرا على سمع الولايات المتحدة الدولية

وتعطيلا لمصالحها في البلاد الإسلامية وقد يتطور الأمر إلى أكثر من ذلك وهو مهاجمة المصالح الأمريكية في العالم العربي والإسلامي وهو ما أدى إلى تنامي التيارات الإسلامية المتطرفة التي تشكلت في إطار مايسمى بمواجهة التهديد الغربي الصليبي مستغلة الظرف الدولي لكسب تعاطف الجماهير الإسلامية لا سيما الشباب منهم واستعمالهم كوقود لإعلان حرب مقدسة ضد الداخل والخارج وإقامة نظام إسلامي متطرف لمواجهة الخطر الداهم حسب أدبياتها وهو من أهم أسباب نشأة القاعدة وداعش وأخواتهما وفي المعسكر المقابل ظهور ما يسمى الحرب على الإرهاب والتأكيد في النهاية على أن الوضع الحالي ليس مستقرا وان الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي هي نوع من الفوضى الخلاقة التي تنتج في النهاية نظاما أفضل مبادئه الأساسية الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية.

المطلب الثالث: الديمقراطية الأمريكية الجديدة وردود الأفعال الإقليمية:

إن التحوّل الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط كجزء من سياسة الفوضى الخلاقة قد أصبح ضرورة حسب الرؤية الإستراتيجية الأمريكية ولا بدّ من السير بها حتى ولو أدّى ذلك إلى التخلّي عن أنظمة عرفت بموالاتها أو بتحالفاتها مع الولايات المتحدة لأنّه لم يعد من الممكن الحفاظ على سياسة الأمر الواقع التي اعتمدتها الولايات المتحدة في المنطقة لنصف قرن تحت شعار الحفاظ على الاستقرار.

إن تعميم الفوضى وعدم الاستقرار في إطار إستراتيجية الفوضى الخلاقة قد لا يفسح المجال لقيام حكومات ديمقراطية حسب الرؤية الأمريكية وأن المنطقة الآن تواجه خياراً يتراوح ما بين الفوضى واستيلاء القيادات الإسلامية المعادية لأميركا على السلطة و الوضع الحالي في المنطقة ليس مستقراً، ومن هنا فما يمكن أن تثيره عملية التحوّل نحو الديمقراطية من فوضى بداية هو من نوع الفوضى الخلاّقة التي لا بدّ منها من أجل تغيير أوضاع المنطقة نحو الأفضل .

إن نظرية الفوضى الخلاقة اصطدمت بحقيقة أن القوى الأخرى بدأت تدرك مخاطرها في العالم العربي وبدأت تعمل على مواجهتها والوقوف أمام سياستها بتغيير أنظمة الحكم في المنطقة العربية كما يحدث الآن مع القضية السورية والتحالفات الإقليمية بشأنها كإيران وروسيا ومصر وغيرهم.

إن نظرية الفوضى الخلاقة التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة العربية من خلال تدخلاتها وحربها على الإرهاب وبصورة أحادية كان من نتيجتها زيادة تعقيد الأوضاع في عدد من الدول.

المطلب الرابع: نتائج نظرية الفوضى الخلاقة

ظهرت نتائج نظرية الفوضى الخلاقة في شن الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان بهدف تدمير حكم طالبان والقاعدة وإقامة حكم ديمقراطي ومستقر في تلك البلاد، ولكن النتائج كانت عكسية وباهظة لأفغانستان لا تبرره النتائج المحدودة جداً في إنشاء حكم ديمقراطي ومستقر، فالبلد مقسّم بين قيادات عشائرية إلى دويلات، بحيث لا تتعدّى سلطة الحكومة المركزية إطار مدينة كابول العاصمة.

أكدت نظرية الفوضى الخلاقة وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق وفي غياب ذلك لجأ الرئيس بوش ومساعدوه إلى تبرير الحرب بالإشارة إلى الحكم المستبد الذي يمارسه صدّام، وإلى ضرورة استبداله بحكم ديمقراطي وتعميم ذلك ليشمل الدول العربية الأخرى لكن نتائج الحرب المدمرة جاءت لتضع العراق في حالة من الفوضى على أبواب حرب أهلية خطيرة وعدم استقرار قد يهدد بتقسيمه إلى ثلاث دول .

نتج عن نظرية الفوضى الخلاقة إضعاف قوة ودور كل من أفغانستان والعراق في التوازن الإقليمي مما أحدث فراغا استراتيجيا أربك التوازنات المستقرة الطبيعية القديمة التي حفظت حالة الاستقرار أو حالة التوازن من قبل في هذا الإقليم وذاك وهو ما كان سببا لاندفاعات إيران وتركيا للتدخل الإقليمي والتنافس لحماية مصالحهم فضلا عن إخلال التوازن لصالح إسرائيل وتغير مراكز القوة بصفة كلية في المنطقة.

انتهت سياسة الفوضى الخلاقة إلى تدخلات إقليمية في الدول التي تجرى فيها عملية التغيير مما عجل بنشوب حروب إقليمية مفتوحة إلى حد الساعة .

المبحث الثالث: التهديدات الإقليمية للدولة الجزائرية بين الثابت والمتغير من منظور سياسة الفوضى الخلاقة:

تعد القارة الإفريقية مناخا ملائما لممارسة سياسة الفوضى الخلاقة لما تعرفه من تجاذبات وصراعات بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و باقي القوى الكبرى في العالم في ظل التوجهات الإستراتيجية الجديدة لما بعد نهاية الحرب الباردة ، وكذا محاولة كل طرف تطبيق المشاريع الإستراتجية للهيمنة على مناطق النفوذ و الثروة في القارة الإفريقية انطلاقا من سياسة الفوضى الخلاقة الأمريكية.

المطلب الأول:الساحل الإفريقي والدول الفاشلة:

بحيث تظهر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة اللامن وما يخلفه من أثار سلبية على سكان المنطقة حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة و الانكشاف الأمني و الاقتصادي وخصوصا الاجتماعي الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية التي ينتج عنها تفكك المجتمع وبالتالي الدولة مما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة أمنيا و مجتمعيا وهو المناخ النموذجي لسياسة الفوضى الخلاقة.

و تعتبر الجزائر الامتداد الإفريقي لحدودها محورا استراتيجيا نظرا لثقل انعكاساته السلبية في حال عدم الاستقرار أو التهديد على الجناح الجنوبي لأمنها القومي الذي أصبح مهددا بقوة على خلفية حالة الانفلات الأمني في منطقة الساحل التي تهدد بطريقة مباشرة استقرار الأمن القومي الجزائري بمستوياته السبعة(الأمن المجتمعي ، الاقتصادي ، الثقافي ، السياسي ، العسكري ، البيئي والصحي)

إن سياسة الفوضى الخلاقة تجد في هذه الظروف مناخا نموذجيا لتنفيذها وتجعل من التهديدات الإقليمية وسيلة لفرض نظامها.

المطلب الثاني: الجزائر على أبواب جهنم

شهدت الجزائر مع بداية التسعينيات العديد من التهديدات نتجت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر مما أجبر الجزائر على التحرك الدبلوماسي والعسكري من أجل تفادي أي تدخل أجنبي و دولي على حدودها الجنوبية وخلق بؤر توتر جديدة، ومن الضروري الإشارة إلى التهديدات التي تخلفها وجود جماعات متمردة متطرفة في منطقة الساحل حيث أن الزحف المتواصل من الهجرات البشرية الفردية والجماعية داخل التراب الجزائري والنشاط المتنامي لعصابات التهريب و الجماعات الإجرامية ثم دخول الحركات الإرهابية والقاعدة في المغرب الإسلامي في السنوات الأخيرة.[2]

إن التواجد الدولي الكبير في المنطقة و التقارير التي تشير إلى أن منطقة الساحل هي "أفغانستان ثانية" يظهر بوضوح تزايد أهمية منطقة الساحل وتأثيرها المباشر على الأمن القومي الجزائري خصوصا مع تنامي المخاطر القادمة من هذه المنطقة وتأثيراتها على الأمن القومي للجزائر خصوصا بعد تفاقم مشكلة الطوارق الذي خلف وراءه هجرة مكثفة للاجئين من مالي و النيجر رغم محاولات الوساطة الجزائرية هذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل في محاولة لتغطية الانكشاف و الهشاشة الأمنية في الجنوب خصوصا مع تنامي تهريب الأسلحة و النسيج الملغم القادم من مالي والقابل للانفجار في أي وقت و ما سينتج عنه من نتائج وخيمة على الأمن القومي الجزائري خصوصا مشكلة الطوارق الذي يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين بصفة كثيرة في كل من الهقار، جانت، تمنراست و أدرار وبالتالي فان أي إثارة أو خطأ ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الإفريقي من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر خصوصا وأن أقليات الطوارق تجمعهم علاقات وطيدة تتنوع بين التجارة و التناسب وهو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن في المنطقة عموما و على الجزائر خصوصا.

من مقتضيات الانتماء الإفريقي للجزائر تبني قضايا القارة على مختلف الأصعدة ،وبالنظر إلى المكانة الجيوستراتيجية والإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر، فإن ذلك كله يفرض على الدبلوماسية الجزائرية بذل جهودا مضاعفة في سبيل تأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز، من اجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها الجزائر وتخدم مصالحها وقضاياها،وتأكيد الدور الإيجابي لها على المستوى القاري.

المطلب الثالث:المساعي الجزائرية لدعم الاستقرار

تشهد الدبلوماسية الجزائرية منذ سنة 2003 تاريخ بدأ أول عملية إرهابية في منطقة الساحل، حراكا موسعا في ظل التطورات الأمنية التي تعيشها منطقة شمال مالي، بعد سيطرة حركة «التوحيد والجهاد»

وما يعرف بتنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» على عدة مناطق كانت تحت سلطة حركة الأزواد.

كشف الصراع على السلطة في الجنوب والشمال الضعف المتأصّل للمجتمع في مالي، والقوى المستحكمة المختلفة التي تؤثّر فيه، فبمجرّد تلاشي عدوّهما المشترك، أعادت القوى المتباينة في مالي رسم خطوط المعركة، وقد عجّل المجلس العسكري الذي أطاح الحكومة 22 مارس 2012 في محاولة لإنقاذ سلامة الدولة حسب منفذي الانقلاب العسكري، في تفكّك الدولة، وأدخل الجيش و الدولة ككل في حالة من الفوضى.

تعدّ الجماعات المرتبطة بالتنظيمات الإجرامية والإرهابية أطرافاً مسيطرة في الصراع في مالي، وقد عطّلت تصرّفات هذه الجماعات، وتنظيم القاعدة في "بلاد المغرب الإسلامي" على وجه الخصوص الوضع الراهن وخلقت مصالح خاصة جديدة، تدعمها الجماعات الإجرامية والتحالفات التكتيكية، الأمر الذي أسهم في اندلاع الصراع في المقام الأول، كما أدّت هذه التطوّرات إلى تعقيد البحث عن حلّ سلمي للأزمة، لأن مجموعات مختلفة ومتنافسة تتزاحم كي تؤمّن لنفسها دوراً بارزاً في أي اتفاق لتقاسم السلطة مع باماكو، هذه الديناميكيات الداخلية تجعل التدخّل الخارجي أمراً بالغ الخطورة، فمثل هذا الإجراء يمكن أن يؤجّج التوتّرات المحلية، ويطلق شرارة تحالفات جديدة وأكثر خطورة، نظراً إلى ارتباطات هذه الجماعات بالبلدان الأخرى، وتكون له بالفعل مضاعفات غير مباشرة على المنطقة ككل.

المطلب الرابع: التحديات الجديدة للدولة الجزائرية

ويعزى تحوّل الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى النكسات الكبرى التي منيت بها في الجزائر، فبحلول العام 2003، كانت الجماعة تعاني من الانقسامات الداخلية ومن نقص المال والمقاتلين، وقد تخلّى العديد من المسلحين عن أسلحتهم كجزء من مبادرتي العفو اللتين أطلقهما الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في حين نجحت قوات الأمن الجزائرية في القضاء على البقية أو أجبرتهم على الفرار من الأراضي الجزائرية إلى شمال مالي. كما لاحظت الجماعة السلفية توجّه بعض مقاتليها إلى العراق للانضمام إلى التمرّد ضد القوات الأميركية. وعلى حدّ تعبير تقرير صادر عن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية فإن "النقطة التي يجب إبرازها هي المدى الذي فرضت الأحداث داخل الجزائر ضرورة إعادة النظر في عمليات الجماعة إقليمياً، ما أدّى إلى توريط مالي في ديناميكيات لاتملك الكثير لكي تفعله إزاءها، و لا تملك أي سيطرة عليها، هذه" الديناميكيات الخارجية" تستلزم استجابة إقليمية للأزمة في مالي.

استخدم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بين حين وآخر، جذوره العربية كي يكسب نفوذ لدى المجتمعات المحليّة العربية، "تمبكتو" على سبيل المثال، هي معقل التنظيم والمكان الذي بنى فيه الشبكة الأولى من تحالفاته الاجتماعية والسياسية، ويعدّ عدم الاستقرار وحركات التمرد في الشمال

سمةً دائمة من سمات الوضع الماليّ، في حين تميّزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة على وقع الانقلابات والأنظمة الديكتاتورية مع اضطرابات اجتماعية ووضعٍ اقتصادي هشّ، وزادت فترات الجفاف والقحط الممتدّة من حدّته، إذ تعدّ مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم.

قام الطوارق بحركات تمرّد متكرّرة على امتداد العقود الخمسة لاستقلال مالي، وشهدت الفترة ما بين عام 1990 وعام 2009 أكبر عددٍ من محاولات التمرّد، وهناك عاملان رئيسان عدم الاستقرار في دولة مالي؛ أوّلهما التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين إقليمَي مالي الرئيسين الشمالي والجنوبي وشعور سكّان الشمال وفي مقدّمتهم الطوارق بمحاباة إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب إقليمهم.

إن تمرد الطوارق تظهر خطورته في تحالفه مع تنظيمات إرهابية خطيرة تملك ترسانة أسلحة مرعبة تتجاوز ماتملكه العديد من دول الساحل استولت عليه بعد سقوط نظام القذافي والانفلات الأمني الذي وقع في ليبيا ويظهر خطره أكثر على الجزائر باحتمال تحالف طوارق دول الساحل مع بعض قيادات الطوارق داخل الجزائر وفي نهاية المطاف، كانت هناك حاجة لوجود قوة خارجية للحثّ على القيام بإجراء حاسم، وأصبحت الحرب الليبية التي أطاحت معمر القذافي في العام 2011 الحافز الذي "عجّل بتحوّل شبكة الحركة الوطنية الأزوادية إلى تمرّد، فقد عاد مئات الطوارق الذين خدموا في قوة القذافي الأفريقية، التي أنشئت في العام 1972، والذين قاتلوا ضد الثوار الليبيين، إلى منازلهم في شمال مالي. بعض هؤلاء المقاتلين هم من نسل الطوارق الذين انتقلوا إلى ليبيا خلال موجة الجفاف التي حدثت في العام 1984 أو ممّن فرّوا من قمع الحكومة المالية خلال تمرّد العام 1963 .

استطاع تنظيم الازواد السيطرة على العديد من المناطق في شمال مالي ، واستطاع خلق بؤر توتر في عدد كبير من الأقاليم في مالي هذا الوضع كان مناخا ملائما جدا لسياسة الفوضى الخلاقة وكان تهديدا صريحا للدولة الجزائرية.

المطلب الخامس:التدخل الدولي في الإقليم الحيوي للدولة الجزائرية

في هذا الإطار لم يكن تدخّل فرنسا العسكري في مالي مفاجئًا، إذ إنّها كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسًا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012، وكانت صاحبة الدور الرئيس في نقل أزمة مالي لتناقَش دوليًّا، وفي استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة، وكان الجهد السياسي الفرنسي العامل المحرّك لقيام المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إكواس" بإرسال قوّات إلى مالي في مهمّة الحفاظ على وحدة التراب المالي واعتمدت إستراتيجية فرنسا في التعاطي مع الأزمة في مالي أساسًا على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي مع احتمال تحقيق التدخّل العسكري الأفريقي بالوكالة عن فرنسا أهدافه، خاصّةً مع إحكام المجموعات الإسلاميّة سيطرتها على شمال مالي وتحضيرها للتوجّه إلى الجنوب واستهداف العاصمة، تحوّل الموقف الفرنسيّ من اللاعب الرئيس

باستثمار أداوت غير مباشرة متاحة له إلى اللاعب المباشر وباستخدام أداته العسكرية وبناءً على طلبٍ رسمي من الحكومة الماليّة في تعدي واضح لسيادة مالي ودون تنديد دولي.

واجهت الجزائر تحديّا جديدا على الحدود الجنوبية نتيجة لإعلان الانقلابيين عن تبنيهم لخيار الحسم العسكري ضد الطوارق ، وإن هذا قد يؤدي إلى ترحيل المزيد من السكان المحليين "وهي لاشك ستكون فرصة للجماعات الإرهابية لتعزيز وجودها ومناسبة لعصابات الجريمة المنظمة والمهربين لتكثيف نشاطاتهم.

يُفهم التدخّل الفرنسي في مالي في سياق سياسة هجومية في أفريقيا تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في إطار رد فعلها على التوسع الأمريكي فالنفوذ الفرنسي كان عرضةً لخطر الانحسار خلال سنوات إدارة "بوش" 2000 – 2008 التي انتهجت سياسة الفوضى الخلاقة الأميركية واسعة المدى ومتعدّدة الأهداف في أفريقيا، وتعدّدت الوسائل الأميركية لتنفيذ هذه السياسة، فبعضها كان من خلال مساعدات اقتصادية أو تنسيق أمني، وبعضها كان من خلال مشاريع إقامة قواعد عسكرية.

واستطاعت الجزائر في 21 ديسمبر 2012 عقد اتفاق بين أنصار الدين وحركة تحرير الأزواد حتى تهدئ الأوضاع وتضمن الاستقرار على حدودها الجنوبية دون أي تدخل عسكري مباشر من طرفها وفقا لعقيدتها الثابتة بعدم التدخل في شؤون الدول وعدم التورط في حرب استنزاف ودرا للخطر الداهم بأقل التكاليف باعتبار أن الجزائر طرف تقليدي في النزاع وذلك من خلال الوساطة الجزائرية المتعددة في هذه الأزمة.

إن الجزائر قدّمت أكثر من أي بلد آخر لدعم هدف تحقيق الأمن والسلام في المنطقة، والمساهمة بنشاط في حلّ النزاعات في مالي، وجرى توقيع كل الاتفاقات السابقة في الجزائر العاصمة.

منطقة الساحل تمثل الحزام الأمني الجنوبي للجزائر التي تسعى جاهدة لمواجهة التحديات والتهديدات الكبرى للمنطقة على الصعيدين الدبلوماسي والأمني، ،كما أن تزايد التدخل الأجنبي، وتحديدا الفرنسي والأمريكي، سيحول دون ضمان الاستقرار لمنطقة الساحل الصحراوي بفعل الرهانات الجيوسياسية وسياسة الفوضى الخلاقة.

إن أهم محور تركز عليه الدبلوماسية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي خاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي، فالجزائر رفضت من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا «أفريكوم» بل وسعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، بين الدول المعنية فقط دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة للجزائر بالمقابل أنشأت الجزائر جماعة أمنية تتكون من أربع دول سميت "بدول الميدان" لمواجهة التهديدات وتضم كل من الجزائر وموريتانيا ومالي و النيجر، مقره في تمنراست للتنسيق بين جيوش الدول الأربعة واعتبرته فرنسا تهديدا لمصالحها.

ذلك أن الجزائر التي تعتبر القوة العسكرية الإقليمية الأهم ترفض وبشكل شبه مقدس، أي عمل عسكري خارج حدودها، كما تعترض على كل صيغة للتعاون مع أطراف أخرى من خارج دول الميدان قد يكون من انعكاساتها المباشرة نشر قوات أجنبية على حدودها.

لذا قررت الجزائر تغيير موقفها من الصراع الدائر في شمال مالي من تحاشي الحسم العسكري إلى تشكيل قوة تدخل قوامها أربعون ألف جندي والتنسيق مع دول المنطقة والقوى الدولية لمطاردة الجماعات المرتبطة بتنظيم "القاعدة" في المناطق المالية المحاذية لأراضيها.

وأوضحت الجزائر أن المطاردات ستتم في المناطق الصحراوية المفتوحة، لكن بعد "إبلاغ الدولة التي تقع المطاردة على أرضها وبشرط عدم وجود قوات نظامية جاهزة لاعتراضها في البلد الذي تفر إليه". وبهذه الخطوة خالفت الجزائر سياستها التقليدية في مجال مكافحة الإرهاب، القائمة على تكفل كل بلد بشؤونه الأمنية بنفسه كما قبلت الجزائر بالتدخل العسكري الفرنسي في مالي و فتح المجال الجوي لهذه العملية

وهنا يظهر التغير في تعامل الجزائر مع أزمة بحيث تبرر الجزائر هذا الموقف بأن الرئيس المالي طلب المساعدة الأجنبية، بالإضافة إلى أن الجزائر لا تستطيع مخالفة القرار الأممي الذي يقضي بالتدخل العسكري في مالي .

الفصل الثاني: الخيارات المتاحة للدولة الجزائرية للتعامل مع الوضع الإقليمي الجديد.

تقدر مساحة الجزائر ب2,381,741 كم^2 ، وبالتالي تمتلك مساحة شاسعة جعلتها محط أنظار القوى العظمى وفي نفس الوقت هي معرضة للكثير من التهديدات من قبل العديد من الدول المجاورة لها كليبيا، تونس، المغرب، مالي، النيجر فتباينت جملة التهديدات بين الداخلية والخارجية لكنها إجتمعت في تهديد بارز ألا وهو تهديد الأمن القومي الجزائري ، فعملت الجزائر على تبني سلسلة من الإستراتيجيات للتصدي لمثل تلك التهديدات وغيرها ، فهناك الإستراتيجيات التي وصفت بالناجعة ، وهناك أخرى تعرضت للانتقادات وضرورة إعادة النظر فيها .

المبحث الأول: منطقة الساحل وعوامل النجاح والفشل

شاب سياسة الجزائر تجاه منطقة الساحل عدة مظاهر ايجابية وأخرى غير ذلك سنوردها فيما يلي.

المطلب الأول:أهمية منطقة الساحل للجزائر

إن اهتمام الجزائر بما يجري في منطقة الساحل راجع لكون هذه الأخيرة أصبحت تشكل مجالا لاستقطاب قوى خارجية ومجالا لعمل قوى إقليمية وذلك نظرا لما تتميز به هذه المنطقة من ثروات فوق و تحت الأرض، لذا كان لزاما على الجزائر أن تعمل من أجل إيجاد حلول في هذه المنطقة تفاديا لأي

تهديد للأمن القومي الجزائري، فالجزائر سعت وتسعى جاهدة لقطع الطريق ضد أي تدخل أجنبي تحت مبرر مكافحة الإرهاب.

إن الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة اللامن وما يخلفه من أثار سلبية على سكان المنطقة حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة و الانكشاف الأمني و الاقتصادي وخصوصا الاجتماعي الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية التي ينتج عنها تفكك المجتمع وبالتالي الدولة، مما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة أمنيا و مجتمعيا.

رهان الجزائر في الوقت الحالي هو تامين حدودها فالجزائر الآن هي في مأزق أمني حدودي خطير فكل المجال الجغرافي مهدد من تونس إلى المغرب خصوصا بعد سقوط نظام معمر القذافي الذي كان بمثابة مركز متقدم لحماية الجزائر برفضه لتواجد قواعد عسكرية أجنبية في ليبيا و لكن بعد سقوط القذافي انتهى هذا الغطاء وأصبحت المنطقة وكرا للقاعدة و مصدرا تجارة الأسلحة وممر لمهربي المخدرات اللينة و الصلبة.

المطلب الثاني: قصور السياسة الجزائرية تجاه منطقة الساحل

سياسة الجزائر في مجال الأمن في منطقة الساحل يشوبها العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية– الساحلية تتميز بالتقطع و عدم الاستمرارية، وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة إلا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح المجال لدول أخرى كفرنسا و الولايات المتحدة الأميركية بنسج علاقات مع أطراف فاعلة في المنطقة تكون اغلبها ذات مشاريع معاكسة و لا تخدم المصالح الجزائرية.

الجزائر لم تستخدم كافة إمكاناتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضعف في التعاون الاقتصادي يرجع إلى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية على غرار اهتمام الجزائر الموّجه دائما نحو الشمال.

في المجال الثقافي و الديني لم تستغل الجزائر كما يجب الروابط و العوامل التي تربط شعوب المنطقة على غرار عامل الدين و اللغة و كذا استخدام الزوايا.

إن تجنب الجزائر للتهديدات و المخاطر الأمنية القادمة من منطقة الساحل باعتباره ساحل أزماتي، يحتم عليها استغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة بإمكانها أن تشكل وسيلة لتقوية الروابط معها وفي كافة المجالات، هذه الأبعاد تتمثل في الأبعاد الجيوسياسية و الاقتصادية و الأمنية، فالموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل يجعل من الجزائر بوابة المنطقة إلى إفريقيا و أوروبا في نفس الوقت كما أن طول حدود الجزائر مع منطقة الساحل يجعلها في عرضة دائمة و في حالة انكشاف أمني دائم كما ان تمسك الجزائر بمبادئها الدبلوماسية لم يساهم كثيرا في دور الجزائر لحل الأزمة في مالي فالعمل

الجماعي هو الكفيل بحل الأزمة في مالي لكن مع سيطرة الأجندة الأجنبية و صراع الإرادات في المنطقة أصبح من المستحيل التفاهم على حل سياسي و سلمي يرضي جميع الأطراف.

المطلب الثالث: عوامل نجاح الجزائر في المنطقة

إن عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة يفسح المجال أمام المشاريع المحلية و الأجنبية في المنطقة مما يؤدي إلى مزيد من التهميش للأجندة الجزائرية في المنطقة، خصوصا وأن المنطقة مرشحة لظهور المزيد من الأزمات واستقطاب نشاط الجماعات الإرهابية المختلفة.

على الجزائر تعزيز دور وسائل الإعلام المحلية لمساندة المقاربة الجزائرية وذلك من خلال استعمال القوة الناعمة للإعلام ومحاولة التعريف بالدور السلمي للجزائر في إدارة الأزمات.

الإرهاب في منطقة الساحل ما هو إلا تهديد واحد من بين التهديدات الكثيرة و المتنوعة في هذه المنطقة، فهناك الجريمة المنظمة المرتبطة بالمتاجرة بالأسلحة على خلفية الانتشار المخيف للأسلحة القادمة من ليبيا وأيضا المتاجرة بالمخدرات الصلبة (الكوكايين) القادمة من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا مرورا بغرب إفريقيا وصولا إلى الساحل ثم المغرب العربي نحو أوروبا.

ان اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل يعود بالدرجة الأولى إلى الأزمات المتعددة التي تعرفها المنطقة وتأثيراتها المحتملة على الجزائر خصوصا أزمة مالي، وبالتالي فان اهتمام الجزائر بالمنطقة يقوم على العامل الأمني الذي له الأولوية القصوى في السياسة الجزائرية إلا أنه اتضح بأن هذه المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني ليس الوحيد حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها و الأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات، إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي لجأت في الآونة الأخيرة إلى منطقة الساحل الإفريقي.

وبالتالي فان أي مقاربة جزائرية أو أجنبية لإيجاد حل للأزمة في مالي و منطقة الساحل عموما لابد أن تقوم على العناصر التالية:

– الاعتراف بأن التهديدات وان اختلفت حدتها من دولة لأخرى هي تهديدات مشتركة وهذا ما يقتضي تحرك وعمل مشترك.

– كل هذه التهديدات تقتضي وجود إستراتجية متعددة الأطراف و متعددة الأبعاد.

– بالنظر إلى ضعف المقدرات الذاتية لدول المنطقة دون الجزائر فمن الضروري وجود تعاون دولي للدعم اللوجيستي لكل من النيجر ومالي و موريتانيا دول الميدان.

– الإقرار بأن الإقليم يحتاج ريادة جزائرية بحكم المقدرة و الخبرة و الارتباطات الدولية في مجال مكافحة التهديدات خصوصا الإرهاب.

– من واجب دول المنطقة، ودول الجوار الاستراتيجي وكذلك المجموعة الدولية عموما؛ وخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها؛ العمل حسب منطق يجمع بين الاستباقية –الوقاية– والحماية ضد الكوارث

المحتملة من فشل الدول، الحروب الداخلية وحتى الإرهاب وذلك عن طريق تمكين هذه الدول من تحقيق شروط التنمية .

المبحث الثاني: التعديلات الجديدة الواجب اتخاذها في مواجهة الوضع الجديد.

إن المقاربة السياسية تبدو محكومة باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية ، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للدول الجوار ، ولا يزال هذا المبدأ من بين ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية ، فتجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي أعطت لها خبرة وكفاءة أمنية وسياسية أهلتها لتصبح مرجعا قاريا ودوليا في التصدي للآفة العابرة للأوطان حيث قامت استراتيجياتها على تجريم دفع الفدية ، عدم التفاوض مع التنظيمات الإرهابية ، وضرورة تجفيف المنابع المادية والفكرية للظاهرة ، وان تأييد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لها بهذا الطرح يعتبر بحد ذاته نجاحا محسوبا للإستراتيجية الجزائرية ، ولم يكن متاحًا لهذه الإستراتيجية أن تحقق نجاحات لولا التجربة الرائدة لها في هذا المجال . وكذا الجهود التي بذلتها ولا تزال تبذلها جهويًا وإقليميًا لاستعادة الاستقرار والتصدّي للتهديدات الإقليمية كون الجزائر متمسكة بثوابتها في سياستها الخارجية كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها.

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية الجديدة للجزائر:

بالرغم من وصف الإستراتيجيات الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بالناجحة والرائدة في القارة الإفريقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى إعادة قراءة سياسية وأمنية ، وهذه القراءة يجب أن تشمل المنظومات التالية:

– إعادة قراءة مدى نجاعة الإستراتيجية الأمنية وقدرتها على أن تستجيب لوزن الدولة الجزائرية وقدرتها الجيوسياسية، ودبلوماسياتها النشطة تاريخيا خصوصا تلك التي تميزت بها في مرحلة إشعاعها الدبلوماسي أثناء السبعينيات من القرن الماضي ، وإعادة النظر في ضمان إجراءات دستورية تعطي الجيش الجزائري حق التدخل وتتبع فلول الجماعات الإرهابية والتهديدات الصلبة التي تأتي من خارج الدولة.

– إعادة قراءة واقع الأمن القومي الجزائري بشكل استشرافي يقوي الجيش الجزائري ، ويضمن احترافيته أكثر في ظل تدهور الحالة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر اليوم ، بما يكفل تقوية المنظومة الدفاعية وفق آلية تضمن سلامة الحدود الجزائرية من التهديدات الصلبة والناعمة .

المطلب الثاني: الإستراتيجية الدبلوماسية الجديدة للجزائر:

عرف النشاط الدبلوماسي الجزائري منذ عام 2012– 2016 م حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار ، مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها ، وكثيرا ماحظيت مقاربات الجزائر بالاحترام والتقدير في هذا المجال ، رغم الانتقادات

التي وجهها البعض لها بسبب التزامها بالصمت إزاء بعض القضايا في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر على دبلوماسية الأفعال لا دبلوماسية التصريحات فسياسة الجزائر الأمنية اتجاه منطقة الساحل يشوبها الكثير من النقائص حيث تمتاز العلاقات الجزائرية–الساحلية بالتقطع وعدم الاستمرارية ، وهذا راجع إلى غياب دور الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة إلا في حالة وجود خطر يهددها مثل أزمة مالي وليبيا، وهو ما فسح مجالا أمام دول أخرى لإقامة علاقات مع فاعلين في المنطقة كانت في الغالب ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم مصالح الجزائر، فلم تستخدم الجزائر كل إمكانياتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة ، وهذا الضعف في التعاون الاقتصادي يرجع إلى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية كحال اهتمامها بالشمال ويرتبط الدور الجزائري في الساحل الإفريقي بطبيعة التهديدات الأمنية فقط في هذا الأخير، ومدى تأثيرها في الحدود الجنوبية للجزائر فإذا أخذنا بفكرة أن التهديدات الأمنية في منطقة الساحل ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة الأمريكية وأن هذه الأخيرة تضخم حجم هذه التهديدات لتجد مبررا للتدخل في المنطقة من أجل أهداف ومصالح قومية أمريكية بالدرجة الأولى ، فإن التهديدات الإقليمية القائمة والتي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الجوار مواجهتها تشكل تحديا للأهداف الأمريكية ، وذلك انطلاقا من متغيرين هما:

- الجهود الجزائرية الإقليمية للحد من التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ومواجهتها في حال نجاحها سوف يخلق نوعا من الاستقرار الأمني في المنطقة وبالتالي ستفقد الأطراف الخارجية مبررها الذي تسعى دائما من خلاله إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية في الساحل الإفريقي.
- إن وجدت دول الساحل الإفريقي في تعاونها مع الجزائر أنه سيأتي بنتائج ايجابية ويحسن الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار ، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا .

أما تقييم إستراتيجية العمل الجماعي ، فلابدّ من إعادة النظر في هذه المقاربة كونها أثبتت إخفاقها في أكثر من مرة وضرورة وعي القادة السياسيون لمنطقة إفريقيا بدرجة تهديد الأمن القومي لدولتهم ، ولابدّ من تكثيف الجهود وتوحيدها لمجابهة مختلف التهديدات الإقليمية ، ويمكن للتهديدات الإقليمية القادمة من ليبيا ومنطقة الساحل أن تعجل برفع وتيرة التفاهم بين الدول المغاربية لمواجهة الخطر الإرهابي ، والقضاء على التنظيمات الإرهابية كتنظيم مايعرف بداعش الذي يرفع دائما شعار التمدد والتوسع استراتيجيا في مناطق جيوسياسية هامة ، مما يتطلب ضرورة تبني إستراتيجية موحدة وعاجلة وضرورة التنسيق في الملف الأمني لجعل المنطقة المغاربية بمنأى عن الضربات القوية للتنظيم ، وضرورة تكثيف الجهود لمواجهة مختلف التهديدات الإقليمية على مختلف الأصعدة المغاربية والإقليمية ، وضرورة إجراء تنسيق واسع في الجهود المبذولة لمكافحتها ، ولابدّ من تحقيق توافق مغاربي وتكاثف حقيقي لبلورة تصور جماعي لهذه المنطقة.

المبحث الثالث: العوائق القانونية والسياسية في تحديد السياسات الدفاعية الجديدة

تقابل تحديد السياسات الدفاعية الجديدة عدة عوائق تدخل ضمن الوضع الجديد الذي لم نتكيف معه كما يجب ويتمثل في الآتي:

المطلب الأول:عدم التدخل خارج الحدود

تعيش الجزائر معادلة أمنية صعبة فمن جهة فان الجيش مطالب دستوريا بعدم التدخل خارج حدود البلاد ومن جهة أخرى وجود تحديات أمنية خطيرة على الحدود وانتشار كثيف للسلاح والجماعات المتطرفة والانفلات الأمني في مالي وليبيا والنيجر وحتى تونس,[3]

بالتالي تبقى العوائق القانونية الداخلية بعدم التدخل خارج الحدود هي الأهم باعتبار أن المواثيق الدولية أصبحت تكرس التدخل في إطار جماعي لا سيما هيئة الأمم المتحدة كما تدخلت فرنسا في كل من مالي وليبيا بغطاء أممي في إطار مكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: التدخل الجماعي في إطار المنظمات الدولية

يبقى الحل إذا بالنسبة للجزائر هو التدخل في إطار جماعي بغطاء أممي لمكافحة الإرهاب داخل مناطقه قبل أن يصل للحدود الجزائرية لان الدستور الجزائري لا يمنع التعاون في إطار الأمم المتحدة في قضايا حفظ السلم والأمن الدوليين ولعل الإرهاب في عصرنا الحديث اكبر مهدد للسلم والأمن الدوليين.

المطلب الثالث: العوائق السياسية في تحديد السياسات الدفاعية الجديدة

بعد تفكك اغلب دول المنطقة بزوال الأنظمة الحاكمة بها وتحكم مجموعات مختلفة في هذه الدول وانقسام العديد منها إلى دويلات أصبح من الصعب جدا الحفاظ على التحالفات القديمة وإبرام اتفاقيات تعاون امني معها.

حيث زالت التحالفات القديمة بزوال الأنظمة الحاكمة وبالتالي أصبح من اللازم البحث عن تحالفات جديدة للمدى البعيد.

كان الخيار الأول للجزائر تنسيق التعاون الأمني مع الدول الكبرى المعنية بالأوضاع في المنطقة لا سيما الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب رغم ما للجزائر من تحفظات على السياسات المتبعة من هذه الأخيرة إضافة لفرنسا اللاعب الرئيسي في المنطقة كل هذا يكون في إطار المظلة الدولية.

استندت الجزائر في هذا الإطار أيضا لحليف قديم جديد وهو روسيا نظرا للدور البارز الذي تلعبه هذه الأخيرة في السياسة الدولية الحديثة والتدخلات الجديدة التي ميزتها خلال فترة ما يسمى بالفوضى الخلاقة ولعل ابرز تدخل لها في هذه المرحلة يظهر بشكل أوضح في سوريا.

تستفيد الجزائر من روسيا في هذه الفترة من خلال التجديد الكامل لترسانتها العسكرية بأسلحة روسية حديثة.

أصبحت الجزائر لا تثق حاليا في الكيانات أو الحكومات التي تشكلت حديثا في أعقاب الفوضى العارمة التي سادن المنطقة واعتبرت أن ظهرها غير محمي مثل ما كان عليه سابقا أثناء الحكومات

المستقرة في ليبيا ومالي خاصة ولعل أحداث تيقنتورين الضربة الأبرز لهذه الفترة الجديدة، وبالتالي كان الحل في تغيير التحالفات التقليدية بتحالفات جديدة حتى وان كانت المصالح متضاربة أحيانا لكن الاستقرار أهم من الفوضى في كل الأحيان.

الهوامش :

1. مصطفى البكري، الفوضى الخلاقة ام المدمرة (مصر في مرمى الهدف الامريكي)، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2005
2. بنجامين ر. باربر، امراطورية الخوف(الحرب والارهاب والديمقراطية)، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2005
3. الدستور الجزائري 2017